

الفصل الثاني
مصادر المادة اللغوية
ومنهج جمعها ودراستها

obeikandi.com

مصادر المادة اللغوية ومنهج جمعها ودراساتها

اعتمد هؤلاء العلماء على لغة القرآن الكريم، واتخذوها مصدراً لتلك الدراسات ولهذه العلوم. كما أنهم درسوا معها الشعر العربي، واتخذوا مصدراً لدراساتهم أيضاً (١)، واعتمدوا على فصحاء العرب، وعلى الفصحاء في العربية من غير العرب ممن صحت سلاقتهم وسلمت لغتهم، ومنهم على سبيل التمثيل :

* الحسن البصرى قال عنه أبو عمرو بن العلاء : «ما رأيت أفصح من الحسن البصرى، والحجاج بن يوسف الثقفى فقيل له فأيهما أفصح؟ قال : الحسن» (٢).

* وأبو عمرو بن قائد الأسوارى الذى جلس يعظ فى مسجده نحو ست وثلاثين سنة وقد كان يونس بن حبيب يسمع منه كلام العرب ويحتج به» (٣).

* وموسى بن سيار الذى عدّ من أعاجيب الدنيا (٤).

* وعبدالله بن إسحق الحضرمى الذى قيل عنه : إنه أول من يعج النحو ومد القياس (٥). وعنه أخذ عيسى بن عمر الثقفى، وهو من الأعاجم أيضاً. كما أخذ عنه الخليل بن أحمد وعن الخليل أخذ سيبويه،

(١) إقرأ : خزنة الأدب ولب لباب العرب تأليف عبدالقادر البغدادى بتحقيق الأستاذ / عبدالسلام هارون، ص ٥ وما

بعدها، موضوع الكلام الذى يصح الاستشهاد به.

(٢) أنظر : وفيات الأعيان لابن خلكان، ج ٧، ص ١٨٩.

(٣) البيان والتبيين للجاحظ، ج ١، ص ٣٤٦-٣٤٧.

(٤) السابق، ص ٣٤٩.

(٥) طبقات الشعراء، محمد بن سلام، ص ١٠.

وقد روى عنه فى أكثر من موضع من كتابه.

غير أن الأمر اللافت أن أئمة النحاة المتقدمين لم يحتجوا بشئ من الحديث النبوى الشريف (١) وحجتهم أن كثيراً من الرواة ليسوا عرباً بالطبع فوقع اللحن فى كلامهم وهم لا يعلمون (٢).

(١) خزانة الأدب، ص ٩.

(٢) السابق، ص ١١، وإقرأ من ص ٥ إلى ص ١٨ الأمر الأول فى الكلام الذى يصح الاستشهاد به وأئمة المتقدمين

لم يحتجوا بشئ من الحديث ولكن دار خلاف بين المتأخرين حول الاستشهاد بالحديث.

فلمح إليه على النحو الآتى :

وسوف نكتفى بالإلماح فى هذا المجال إلى آراء كل من ابن مالك، وابن الضائع، وأبى حيان، والشاطبى،

والسيوطى.

* أما عن ابن مالك فقد جوزه وتبعه الشارح المحقق فى ذلك، وزاد عليه بالاحتجاج بكلام أهل البيت رضى

الله عنهم.

* أما أبو الحسن بن الضائع فى شرح الجمل فقد منع الاستشهاد به ووأبه أن تجوز رواية الحديث بالمعنى هو السبب فى ترك الأئمة كسبويه وغيره الاحتجاج بالحديث.

* وأما أبو حيان فقد قال فى شرح التسهيل : قد أكثر المصنف من الاستدلال بما وقع فى الأحاديث على إثبات

القواعد الكلية فى لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره على أن

الرواضعين الأولين لعلم النحو المستقرين للأحكام من لسان العرب كأبى عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر،

والخليل، وسبويه من أئمة البصريين والكسائى والفراء، وعلى بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة

الكوفيين لم يفعلوا ذلك وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة

بغداد وأهل الأندلس.

* أما الشاطبى فقد توسط فجوز الاحتجاج بالأحاديث التى اعتنى بنقل ألفاظها قال فى شرح الألفية «لم نجد

أحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يستشهدون بكلام أجلاق العرب

وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم وأشعارهم التى فيها الفحش والحنى ويتركون الأحاديث الصحيحة لأنها

تثقل بالمعنى».

* وأما السيوطى فقد قال : «أما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل منه بما أثبت أنه قاله على اللفظ المروى

وذلك نادر جداً، وإنما يوجد فى الأحاديث القصار على قلة أيضاً فإن غالب الأحاديث مروى بالمعنى وقد

تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها فرووها بما أدت إليه عباراتهم فزادوا ونقصوا وقدموا وزخروا وأبدلوا

ألفاظاً بألفاظ ولهذا ترى الحديث الواحد مروياً على أوجه شتى بعبارات مختلفة، ومن ثم أنكروا على ابن مالك

إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة فى الحديث.

والعربي القح عندهم مصدر لا يخطئ. جاء في كتاب الخصائص لابن جني : «قرأ أعرابي على أبي حاتم السجستاني : طيبي لهم وحسن مآب، فقال له طويبي. فقال : طيبي. فعاد أبو حاتم يصلحها له مرة أخرى قائلاً : طويبي، فقال الأعرابي طيبي فأصر أبو حاتم على إصلاحها له بالواو والأعرابي يمتنع عن نطقها كما هي في القرآن، ويستمر على لحنه طي.. طي فلم يؤثر فيه التلقين، ولا ثنى طبعه عن التماس الخفة هز ولا تمرين» (١).

كما أنهم رأوا أن العرب قد يلاحظون بالمنة والطباع ما لا نلاحظه نحن على طول المباحثة والسماع (٢).

ومن حق العربي عندهم أن يتصرف في اللغة ويرتجل فيها : «فالعربي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به» (٣).

= قالانعون يحتجون بأمرين :

- ١ - أن الأحاديث لم تنقل كما سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم وإنما رويت بالمعنى.
 - ٢ - وأن أئمة النحو المتقدمين من المصنفين لم يحتجوا بشئ منه. وأما المجوزون فقد ردوا على الأمرين على النحو الآتي :
- الرد على الأول : أن النقل بالمعنى إنما كان في الصدر الأول قبل تدوينه في الكتب وقبل فساد اللغة، وغايته تعديل لفظ بلفظ وهذا يصح الاحتجاج به.
- والرد على الثاني : أنه لا يلزم من عدم استدلال المتقدمين بالحديث عدم صحة الاستدلال به، والصواب جواز الاحتجاج بالحديث النحوي، ويلحق به ما ورد عن الصحابة وأهل البيت.. إلخ.

(١) الخصائص : لابن جني، ج ١، ص ٧٧-٧٨.

(٢) إقرأ : الزهر، ج ٢، ص ٣٠٨-٣٠٩. وإقرأ حديثه عن معرفة أغلاط العرب، وتحليل أبي على الفارسي لها على لسان ابن جني، ولاحظ قوله هناك (ص ٣٠٩) : «فإن لم يعرف حقيقة تصريفه بالصنعة فإنه يجدها بالقوة. (أي قوة الطبع والقطرة).

(٣) الخصائص : ج ١، ص ٤٢٤.

لذلك فقد حصروا الأخذ والتلقى في قبائل بعينها لأسباب : قبيلة
 قيس وتميم وأسد وبعض كنانة وبعض الطائيين وذلك لأنه كما قال أبو
 نصر الفارابي في كتابه المسمى بالألغاظ والحروف : «إن الذين عنهم
 نقلت العربية وبهم أقتدى وعنهم أخذ اللسان العربي من قبائل العرب هم :
 قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه
 وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة
 وبعض الطائيين. ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم فإنه لم يؤخذ عن
 حضرى قط، ولا عن سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف بلادهم
 المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم، فإنه لم يؤخذ عن لحم ولا عن حذام
 لمجاورتهم أهل مصر والقبط، ولا عن قضاة وغسان وإباد لمجاورتهم أهل
 الشام، وأكثرهم نصارى يقرأون بالعبرانية، ولا عن تغلب واليمن فإنهم
 كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا عن بكر لمجاورتهم للقبط والفرس ولا
 عن أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة، ولا من بنى حنيقة وسكان
 اليمامة، ولا عن ثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين
 عندهم، ولا عن حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا عنهم صادفهم حين
 ابتداءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم وفسدت ألسنتهم» (١).

ولنا هنا عدة ملاحظات منها : أن تحديدهم البيئة المكانية للغة
 المدروسة أمر جدير بالتقدير.

كما أن اهتمامهم إلى أن الاحتكاك اللغوي يترك أثره في اللغات أمر
 قيم هداهم له إخلاصهم وصدقهم في عملهم، فما يشترطه اللغويون
 المحدثون في الرواي اللغوي، وهو الشخص الذى تؤخذ عنه اللغة أو اللهجة
 المدروسة :

(١) أنظر : الزهر لجلال الدين السيوطي، ج ١، ص ١٢٨. أنظر : الاقتراح له أيضاً. وإقرأ ص ١٩. وأنظر : الأسماء

العربية لمحدثات الحضارة والمدنية، ص ٨-٩ لحنى ناصف. وأنظر : الرسم الذي يوضح موضع القبائل ص ٥١.

الرسم الصفحة التي بعد هذه مباشرة لخريطة القبائل.

(أ) أن يكون من صميم أهل البلدة التي يعيش فيها.
 (ب) وألا يكون قد نزع عنها إلى بلاد أو قرى أخرى ثم عاد إليها حتى لا تتأثر لهجته بمؤثرات خارجية أو تختلط لهجته بلهجات أخرى.
 (ج) وألا يكون متأثراً بعوامل ثقافية يكون لها دخل في تغيير لهجته وكل هذا يتفق مع ما أجمع عليه علماء اللغة العربية من أنه لا يحتاج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة (١).

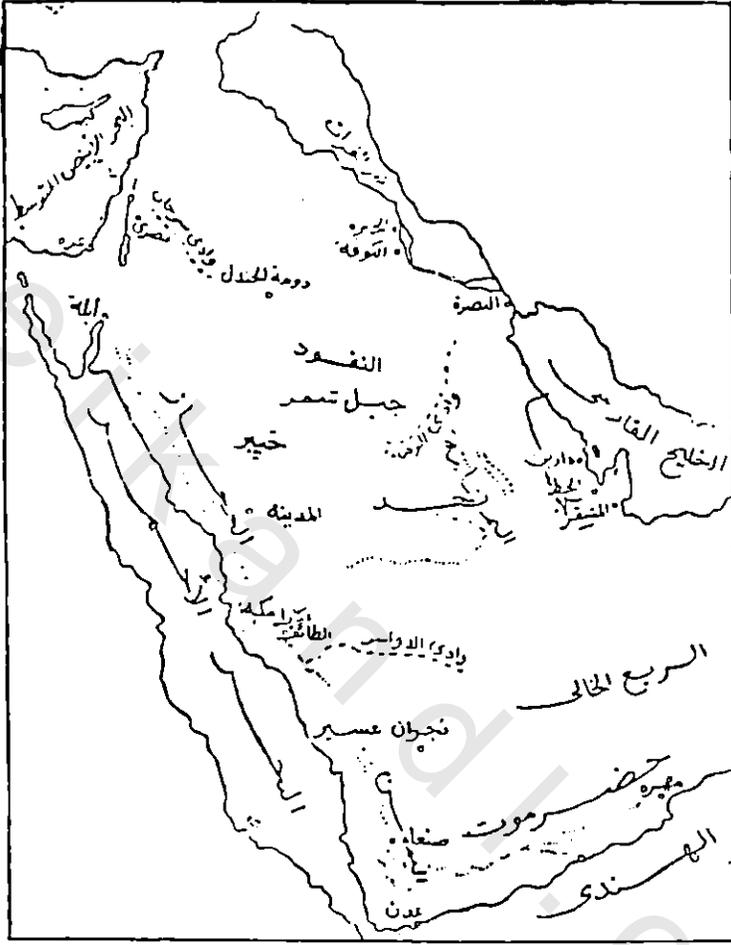
ونبدي هنا ملاحظة مؤداها أنهم عندما جعلوا هذه اللهجات كلها لهجة واحدة جانبهم الصواب لأن هذا لا يتفق مع ما تتطلبه الدقة الموضوعية ومع ما يتطلبه المنهج الدقيق على نحو ما سيتضح فيما بعد (٢).

أما تحديدهم الفترة الزمنية التي أخذوا منها شواهدهم فهذا أيضاً عمل جيد يسجل لهم فيه فضل السبق وإن كانت لنا عليه ملاحظات منها :
 أن هذا العمل منهم ينبئ أنهم أدركوا أن الاستعمال اللغوي دائم التغير وأنه لن يتوقف، وأن اللغة تتبدل بالاستعمال ويطرأ عليها التغير من جيل إلى جيل فهي ليست شيئاً ثابتاً يمكن أن تتناقله الأجيال كما هو دون أن يطرأ عليه ما يبدل حاله وإنما الاستعمال اللغوي الدائم يدفع كثيراً من الظواهر اللغوية إلى التغير وكان لهم إزاء تلك الحقيقة اللغوية موقف ذو حدين : الجانب الأول منه محمود وهو أنهم أرادوا أن يوقفوا حركة التطور الدائم فنجحوا في بعض الجوانب إلى حد ما ولكنهم أخفقوا في بعض آخر (٣) لأنهم أرادوا أن يوقفوا سنن التطور.

(١) الاقتراح في أصول النحو وجدله لجلال الدين السيوطي. وخزانة الأدب، ج ١، ص ٨.

(٢) أنظر : الخريطة المتعاقبة هذه الملاحظة تشير إلى هذه الخريطة (شكل ١).

(٣) إقرأ : في علم اللغة التاريخي دراسة تطبيقية على عربية العصور الوسطى وبتوسع خاص، باب الخواص الصربية



خريطة توضح أسواق العرب والطرق التجارية التي تتم عن طريقها اختلاط قبيلة قريش بغيرها من القبائل فتأخذ من لغاتها ما تنتقيه ومن أجله نجد في لغة قريش من لغات القبائل الأخرى. وفرق كبير بين الحالين :

الأول : خلط من صنع جامعي اللغة سببه المنهج.

والثاني: اختلاط وأخذ وإعطاء وفق سنن اللغة لأسباب اقتصادية ودينية واجتماعية أى تأثير نتيجة الاحتكاك يتم فيه الهضم والتمثيل وبصير المأخوذ عنصراً من عناصر اللغة الآخذة تطبق عليه مناهجها صوتياً وصرفياً وتركيبياً ودالياً.

والحد الثاني عليه كثير من التحفظات :

فقد حددوا الفترة الزمنية التي تنتهى عندها شواهدهم بمنتصف القرن الثاني للهجرة وإبراهيم بن هرمة عندهم هو آخر من يحتج به (١) أو هو آخر الحجج (٢) ، وإبراهيم بن هرمة هذا ولد سنة تسعين للهجرة، وعمر طويلاً حتى اجتاز منتصف القرن الثاني، «وكان الأصمعي يقول : ختم الشعراء بإبن هرمة، ووحكم الخضرى وابن ميادة، وطفيل الكنانى ودكين العذرى(٣)».

ثم إنهم جعلوا الشعراء طبقات :

- ١ - الجاهليون.
- ٢ - المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام مثل لييد وحسان.
- ٣ - المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون وهم الذين كانوا فى صدر الإسلام كجرير والفرزدق.
- ٤ - المولدون ويقال لهم المحدثون وهم من بعدهم إلى زماننا كبشار بن برد وأبى نواس.

فالطبقتان (الأوليان) يستشهد بشعرهما إجماعاً، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها.

وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً. وقد يستشهد بكلام من يوثق به منهم واختاره الزمخشري فإنه استشهد بشعر أبى تمام

(١) الاقتراح لجلال الدين السيوطى، ص ٢٧.

(٢) خزنة الأدب، ج ١، ص ٨ من مقدمة المؤلف.

(٣) هامش المحقق (السابق): الأغاني، ج ١، ص ٨.

فى عدة مواضع وقال : «وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره فى اللغة فهو من علماء العربية فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرد به» (١).

ولنا أن نتساءل : ما معنى تقسيمهم الشعراء إلى طبقات ؟

ألا يعنى هذا التقسيم بطريقة ضمنية. أنهم أدركوا أن بين كل طبقة وأخرى فروقاً وخصائص مميزة ؟

ألم يكن فى ذلك ما يحفزهم إلى دراسة لغة كل طبقة وإبراز الخصائص اللغوية المميزة لكل طبقة عن الأخرى ؟

ثم هل يعقل أن الطبقة الرابعة وهى طبقة المولدين إلى زماننا طبقة واحدة فى خصائصها اللغوية ؟

لقد أدركوا بحسهم اللغوى أن خصائص لغوية تميز كل طبقة عن الأخرى ودليل ذلك ما جاء عنهم هم أنفسهم.

فقد كان أبو عمرو بن العلاء وعبدالله بن أبى إسحق والحسن البصرى وعبدالله بن شبرمة يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم.

وفى هذا دلالة على أن اللغة فى ألسنتهم كانت قد أصابها دفعة من التطور فتبدلت بعض الخصائص السابقة لها.

وأن الفصحى لم تعد فى ألسنتهم سليقة وإنما يتقنونها بالتدرب عليها فمنهم من يحسن ومنهم من لا يحسن بدليل أن أبا عمرو كان يقول : «لقد أحسن هذا المولد حتى لقد هممت أن أمر صبياننا برواية شعره يعنى بذلك شعر جرير والفرزدق فجعله مولداً بالإضافة والقياس إلى

(١) اقرأ : الخزانة مقدمة المؤلف، الأمر الأول، ص ٧٠٦، ٥.

شعر الجاهلية والمخضرمين وكان لا بعدُ الشعر إلا ما كان للمتقدمين قال الأصمعي :

جلست إليه عشر حجج فما سمعته يحتج بيت إسلامي .
 ألا يدل ذلك على أنه أدرك بحسه اللغوي وجود تفاوت ؟
 ثم ما معنى أن الطبقة الرابعة لا يستشهد بشعرها مطلقاً ؟
 لا شك أن ذلك :

يسلمنا إلى حقيقتين أولاهما : أن اللغة كانت تتطور في السنة
 الأجيال المتعاقبة وأن العلماء أدركوا ذلك بحسهم اللغوي وكان عليهم أن
 يدرسه ويبينوا الخصائص المميزة لكل جيل ويرصدوا تحركات التطور
 المتعاقبة في تودة حتى نحسن استغلالها في خدمة الفصحى فتقوم دراسة
 اللغة على أساس فهم ماهية اللغة ونستقى عناصر دراستها وفهمها من
 طبيعة نفسها غير واقفين في وجه سننها .

والثانية: أن إتقانهم الفصحى كان بالمران والراية وهذا أمر لا غبار عليه
 وإنما فيه ما يؤكد أن اللغة لا علاقة لها بالجنس وإنما هي قابلة للأخذ
 والتلقى والإتقان وفي هذا ما يتفق مع ما يراه اللغويون المحدثون من أنه « لا
 ينبغي الخلط بين المميزات الجنسية المختلفة التي لا يمكن تحصيلها إلا بالدم
 وبين النظم من لغة ودين وثقافة التي تُعدُّ أعياناً قابلة للنقل تعار وتبادل» (١) .

(١) اللغة، لغندريس، ص ٢٩٨، عن هويتني رقم ١٢٩-٢٣١

D. whitney : La Vie du Langage, P. 231, (Trad de L'anglais) 3 é edit, Paris.

وأنظر : اللغة والمجتمع، د. السمران، ص ٤٤ .

وقد اتخذ مجمع اللغة العربية القاهري في هذا الصدد قراراً مؤداه :
«أن العرب الذين يوثق بعربيتهم ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى
نهاية القرن الثاني، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى نهاية القرن الرابع»(١).

وحجته في التحديد أن لغة العرب ظلت سليمة في بواديهم حتى
نهاية القرن الرابع الهجري، وفي حواضرهم حتى نهاية القرن الثاني
الهجري وأن ما ظهر من اللحن والخطأ خلال تلك الفترة ضئيل يمكن
الاغضاء عنه، والتيسير بإغفاله تجنباً لمشكلات تعوق اللغة وتوقف تقدمها
والإستفادة منها فمن الخير عنه الاقتصار في التحديد على تلك الفترة لأنها
التي سلمت فيها اللغة أو كادت ولأن الخطأ تدفق بعدها من ثغرات متعددة.

ولم يرض عن هذا القرار بعض المعاصرين وحجتهم أن من الشعراء
والناثرين بعد عصور الاحتجاج التي حددها قرار المجتمع من هو قويم
اللسان سليم البيان يصلح أن يكون مرجع استشهاد ومرد حجة كأبي تمام
والبحتري والمتنبي والمعري وشوقي وأشباههم من الشعراء، وكالجاحظ وابن
خلدون والمولحي ومحمد عبده وأمثالهم من الناثرين وغير هؤلاء وأولئك
من رجالات اللغة والعلم والأدب(٢).

(١) ورد هذا النص في ص ٢٠٢ من الجزء الأول - مجلة المجمع.

وأنظر : اللغة والتحويلين القديم والحديث عباس حسن، ص ٢٤-٢٥. وص ١٢٩ وما بعدها.

(٢) السابق، وإقرأ : رد الأستاذ عباس حسن على اعتراض المعارضين ص ٢٥، ص ١٢٩ ومرجع ما يراه أن :

«هؤلاء لا نعدم من زعماء البيان إلا إذا جروا على النمط العربي السليم واتبعوا أصوله ومتى فعلوا
فقد صاروا عربيا بلغتهم ومماثلت اللغتان حتى صارتا لغة واحدة، وأصبح كلام هؤلاء منسوبا إليهم في الظاهر
ولكن مفرداته وضبطها وطريقة تركيبها ونظم تأليفها منسوبة إلى العرب الزوائل فهم والعرب سواء من هذه
الناحية وبهذا تتحقق رغبة المجتمع فيهم وينطبق عليهم قراره».

غير أن الأمر في مجموعه يمكن تناوله على النحو الآتى :

القرار الذى اتخذه المجمع له مبرره فالمجمع يريد مستوى معيناً من اللغة العربية وهى اللغة الفصحى أو ما يمكن أن يطلق عليه اسم اللغة النموذجية وهو إتجاه محمود فيه غيرة وحرص ولكن ألم يجعل هذا القرار كل القبائل قبيلة واحدة!!؟

ألم يجعل من الجاهلية حتى نهاية القرن الرابع عصراً زمنياً واحداً.

أما بالنسبة لاعتراض المعترضين وهم يرون العربية الفصحى قويمة سليمة على ألسنة زعماء البيان فى الأعصر المختلفة وأنهم قد لقنوا اللغة وكملوا بمعرفتها فكيف لا يجيز مجمع اللغة الاحتجاج بهم والأمر أمامه بين وهو فى هذا العصر وفهمه لحقيقة الأمر وتعاطفه معه أكبر، كيف لا يجيز اتخاذ زعماء البيان مردّاً وحجة وموقفهم فى هذا يشبه موقف أبى عمرو بن العلاء حين قال «لقد أحسن هذا المولد حتى لقد همت أن أمر صبياننا برواية شعره» وهذا الموقف يؤكد أن اللغة قابلة للأخذ والتلقى وأنها كما تكون سليقة قد تكون خليقة وقد يكمل الإنسان فيها بالصنعة.

ولكن إن كان الأمر كذلك وتمثلت لغة الخليفة والسليقة فهما لغة واحدة ولا فرق بين هذه وتلك مما قد يسوغ الاحتجاج بهؤلاء المتأخرين فلا مانع ولكن لأن الفصحى ليست لغة حياتهم اليومية مما قد يؤثر على أعلامهم فقرار المجمع فى هذا له ما يببره ولرد الأستاذ عباس حسن إقناعه.

وجوب تحديد البيئة الزمانية والمكانية

وجوب تحديد البيئة الزمانية والمكانية :

وعندى أن سبب إخفاق اللغويين الأوائل فى بعض جوانب علاجهم مرجعه إلى طريقتهم فى المعالجة، فكان يجب عليهم بعد الفراغ من هذه الدراسة لتلك المرحلة ألا يدوروا حول أنفسهم فيها، وإنما يدرسوا ويوصوا بمتابعة الدراسات المتعاقبة ويتبعوا الظواهر المتغيرة فى كل أوضاعها وفى جميع حالاتها، وبذلك كانوا سيتمكنون من كشف حركات التطور على مر العصور وفى مختلف البيئات (١).

ويرى المستشرق برجستراسر أن الذى منع علماء الشرق مع بذل الجهد من جهة النحو والصرف والمفردات عن الاعتناء الكافى بالكشف عن تطور اللغة بعد الإسلام سببان مرتبطان أحدهما بالآخر :

١ - مداومتهم عن الجائز وضده.

٢ - والسبب الثانى اعتقادهم أن أكمل ما كانت عليه اللغة العربية وأتقنه وأحسنه ما يوجد فى الشعر القديم.. (٢).

فلو أنهم رصدوا حركات التطور لأفادوا اللغة التى حاولوا المحافظة عليها بالإضافة إلى أنهم كانوا ربما اهتموا إلى معرفة قوانين التطور وإلى تسخيرها لمصلحة اللغة التى نزل بها القرآن الكريم وبذلك يكون علاجهم

(١) إقرأ : مقدمة فى علم اللغة التاريخى.

(٢) أنظر : لحن العامة والتضرر اللغوى. د. رمضان عبدالتراب ص ٣٠-٣١.

وإقرأ : العلاقة بين اللحن بمعنى الخطأ والتضرر اللغوى.

لها علاجا مبنياً على أسس علمية (١).

وهذا بدوره كان ربما دفعهم إلى دراسة اللهجات الأخرى التي استبعدوها ربما كانوا سيتبعون مظاهر التطور التي أصابها نتيجة اختلاطها بغيرها مما هو مجاور لها أو ممتزج بها أو متصارع معها. ودراسة حالات التطور ومراحله وتتبع ظواهر التغيير فى الحالات المختلفة وعلى مر العصور وفى مختلف البيئات مما يقدم للغة علاجاً يستفيد من مراحل تطور اللغة دون أن يحاول قهر سننها.

وربما هداهم ذلك إلى دراسة كل مستوى لهجى على حدة. فملاحظة الفرق بين كل لهجة وأخرى أمر كانوا قد أدركوه وأشاروا إليه. فقد توجد قبيلتان متجاورتان ولكن لكل لهجة ذات خصائص متميزة. فالتحديد الزمانى الذى اتبعوه لم يكن دقيقاً كما ينبغى ولم يحقق الهدف من خدمة اللغة كما أرادوا. كما أن التحديد المكاني لم يكن دقيقاً ولم يحسنوا المنهج فى الاستفادة به.

فكان عليهم أن يدرسوا كل مستوى لهجى على حدة ولو تمنعوا فى الأمر لدرسوا لهجة كل قبيلة من القبائل التى حدودها دراسة مستقلة.

(١) عن قوانين التطور فى اللغة إقرأ : السابق من ص ٣٤ إلى ص ٥٩ وأنظر : مجالات التطور ونواحيه.

ومن بين هذه القوانين :

١ - قوانين صوتية وهى متعددة ما بين قانون المائلة والمخالفة والقياس الخاطى ونظرية السهولة والتيسير،

وظاهرة القلب المكاني، وتغير نظام المقاطع، وتغير موضع البد.

٢ - وقوانين تطور الدلالة.

٣ - والإعراب وترتيب الجمل.

وكان فى ذلك معين لا ينضب على فهم أساليب العربية وما فيها من أسرار، بالإضافة لفهم الفروق بين اللهجات على أسس علمية تسلم بها القواعد من الخلط. فقد خلطوا بين القبائل ولم يميزوا بين اللهجات فيما عدا القليل مما حكوه عن قبيلة أو أخرى مما هو أكثر علاقة بتفاصيل الموضوعات منه بأسسها(١).

فاضطرهم ذلك فى كثير من الحالات إلى التأويل والتخريج الذى أظهر اللغة بمظهر الاضطراب.

على حين أننا نرى فى دراساتهم تسجيل بعض ظواهر الاختلاف بين القبائل التى حددوا لأنفسهم الأخذ عنها. فمثلاً نجدهم يقولون : إن الاستعمال بالألف مطلقاً لغة بنى كذا. وإن إعراب الأسماء الخمسة بالحركات لغة بنى فلان.

ومن الأمثلة :

تولى قتال المارقين بسيفه	وقد أسلماه مبعده وحميم
يلوموننى فى اشتراء النـ	سنخيل أهل فكلهم ألوم

فقد ذكر بعض النحاة أن هذه الشواهد قد جاءت بلهجة طى، وقال بعضهم إنها لهجة ازدشوءة الذين يأتون بالألف فى الفعل مع المثنى وبالواو مع الجمع للمذكر وبالنون مع الجمع للمؤنث(٢).

(١) دراسة نقدية فى النحو العربى، د. عبدالرحمن أيوب، ص ٤.

(٢) اللغة والنحو، د. حسن عيون، ص ٦٠.

واقراً : فى معجم الهوامع على جمع الجوامع لجلال الدين السيوطى تعليق أحمد بن الأمين الشنيطى فى

كتابه الدرر اللوامع، ج ١، ص ١٤١-١٤٢.

وإن كان الأستاذ حفنى ناصف ييرر لهم منهجهم هذا بأنهم لو جمعوا لغة كل حى من العرب على حدثها لتكرر العمل وطال الزمن حيث يقول :

«ولم ينظر نقلة اللغة إلى لغة كل قبيلة على حدثها بل جمعوا الألفاظ التى يتكلم بها كل القبائل التى عولوا على الأخذ عنها وجعلوها لغة واحدة مقابل اللغة الأعجمية ولا يخطئ المتكلم إلا إذا خرج عنها كلها فلفظ المدية لغة دوس (بطن من الأزدي) ولفظ السكين لغة قريش فنقل الأئمة اللفظين وأباحوا لكل إنسان أن يتكلم بأيهما شاء ولو لم يوجد فى العرب من تكلم بهما معاً ومن هنا جاء الترادف فى اللغة والاشترك اللفظى ولو جمعوا لغة كل حى من العرب على حدثها لتكرر العمل وطال الزمن.

ثم نظروا بعد ذلك إلى المفردات فما كان منها كثير الدوران على ألسنة العرب عدوه فصيحاً وما كان قليل الدوران على ألسنتهم عدوه عربياً وحثياً بعد استعماله مخلاً بالفصاحة ولو كان معروفاً عند المخاطبين.

واستخرجوا من استعمالات العرب قواعد تتعلق بأحوال أواخر الكلم وقواعد تتعلق بباقي أحوالها وسموها علم النحو والصرف وجعلوا لبعض تلك القواعد قيوداً واستثناءات حتى يكون الاستعمال الكثير مضبوطاً بقوانين تحتذى عند القياس وما شذ عن ذلك جعلوه سماعياً يقبل من العربى ولا يقبل من المولد» (١).

وفى نص الأستاذ حفنى ناصف هذا عدة قضايا نبدى عليها ملاحظاتنا :

(١) الأسماء العربية لحدثات الحضارة والمدنية، ص ١٠-١١.

* أنهم خلطوا عند الجمع بين لغات كل القبائل وبيروا خلطهم هذا بأنهم لو جمعوا لغة كل حى من العرب على حدتها لتكرر العمل وطال الزمن.

وأرى ألا ضرر من أن يطول الزمن ولكن المهم أن تأتي النتائج صحيحة وتكون الدراسة دقيقة فتتم خدمة لغة القرآن الكريم ولا يحدث مثل هذا الخلط ويكون للسيف خمسين اسماً وللحجر سبعين وللناقة مائة وتمثل ظاهرة الترادف أو المشترك مشكلة لغوية ضررها أكثر من نفعها.

ثم ما الحكمة فى أن يخلط المتكلم بين الخصائص اللغوية لقبائل العرب هل فى هذا نفع للغة؟! هل هو الدقة!؟

* القضية الثانية حكمهم على الفصيح والغريب بكثرة دورانه على الألسنة، إنه حكم غير علمى.

فقد كان المفروض أن ما كان بلسان عربى أو بلغة قرشى أو ورد فى نصوص أدبية عالية أى الذى يمثل اللغة النموذجية هو الفصيح.

أما أن يعرف الفصيح بكثرة دورانه على الألسنة فقد يكون لغة العامة، أو لغة قبائل غير قرشية.

وبناء على هذا ما عدوه غريباً كثيراً قد لا يكون غريباً والدليل على ذلك وهو أمر يدعو للعجب أن يكون فى القرآن غريب وفى الحديث غريب، وأن تؤلف المصنفات فى غريب القرآن وغريب الحديث.

* القضية الثالثة وهو أن يقبلوا من العربى ما لا يقبلوه من المولد فهو منهج غير دقيق فى طريقة الدرس والبحث.

المنهج الأمثل فى مثل هذه الحالات أن تدرس اللغة دراسة مستويات، فليعد العربى مستوى من مستويات الدراسة.

ويعد المولد مستوى آخر من مستويات الدراسة.

فلو اتبع مثل هذا المنهج فى الدراسة ودرست كل لهجة دراسة مستقلة ودرس كل مستوى من مستويات اللغة دراسة مستقلة لكان ذلك معيناً على فهم أساليب العربية وما فيها من أسرار، وكان ذلك أيضاً وسيلة للتفريق بين شعراء وأدباء كل بيئة.

بالإضافة إلى هذا فإن ذلك كان سيحدد طريقة الاستعمال فمستعمل اللغة سوف يرتبط بمستوى معين من مستويات الأداء اللغوية. أما الحال هكذا فعلى حد تعبير حفنى ناصف «فأى لفظ نطقت به فأنت مصيب وأى استعمال جربت عليه فلست بمخطئ» ما دمت لم تخرج عن المنقول..

وصرت بذلك بعيداً عن الخطأ واسع المجال فى النثر والنظم والتقلب فى الأساليب الإنشائية تصول وتجول وتتهم وتنجد على حسب ما يسمو إليه استعدادك وتصل إليه درجتك من الإطلاع. وتمكنك منه بضاعتك فلك أن تقول المدية كما تقول دوس وأن تقول السكين كما تقول قريش وأن تنطق كلمة (حيث) بتسع لغات، ولفظ ياربى بست لغات وتركيب بادئ بدء بثمانية عشر وجهاً، وأن ترفع الخير وتنصبه فى نحو ما هذا بشراً. وأن تطلق الأسد على السبع والشجاع والعين على الباصرة والذهب والجاسوس وتصرح وتعمى حيث تحتاج لذلك، وتنقل إلى العربية كل ما فهمته من اللغات الأخرى».

لاشك أن مثل هذا الخلط في المستويات اللغوية وبين اللهجات المختلفة لا يقره العرف اللغوي فضلاً عن مجافاته لروح البحث العلمي ولك أن تتصور شخصاً يحدثك بعامية أهل مصر وبعامية المغرب والشام والعراق.. في آن واحد دون أن يلتزم خصائص مستقلة للهجة واحدة يخلط بين خصائص كل واحدة في حديث واحد كلمة من هنا وأخرى من هناك بمنهج نطق يختلف في كل واحدة وبطريقة في التركيب لا تتفق على نظام لغوي واحد وباستعمال مفردات من لهجات متنوعة قد لا يعرفها مخاطبك.. هل يمكنك متابعة حديثه وفهمه !؟

أنه الخلط الذي لا تعترف به أية جماعة لغوية. ولا يقره أى منهج.

أما إذا استقام على طريقة لسان واحد وأجرى معك حديثه وإن كان مخالفاً لك في اللهجة فهذا أمر معترف به ولا يرفضه أحد.

وإن حدثك هو بعينه في كل مرة بلسان مخالفاً تماماً نفسه ولكنه متبعاً نظام لهجة معينة بكل خصائصها فهذا أمر مسلم به، كذلك إن حاكى إنسان مستويات متعددة في حديث لغوي وكل مستوى بخصائصه فهذا يعتبر مقدرة منه تدفع للإعجاب.

وإن تعدد مستويات اللغة وتعدد اللهجات أمر من طبيعة اللغات قديمها وحديثها ودراسة اللهجة والاهتمام بالمستويات اللغوية لا يفض من شأن اللغة وقد حرص الدارسون المحدثون على جمع اللهجات المختلفة وجعلوا ذلك أساساً لدراسة اللغات الأصل ومعرفة الظروف التي نشأت فيها ثم تطورت حتى أخذت لها مظهراً موحداً وأسلوباً عاماً (١).

(١) اللغة والنحو، د. حسن عرن، ص ٤٧ وما بعدها.

وقد ترسم علماء اليونانية هذه الخطوات فاهتدوا إلى نتائج هامة بالنسبة للغتهم. وكان اهتمام الباحثين فى اللاتينية ماثلاً لإهتمام الباحثين فى اللغة اليونانية(١).

وفى العصر الحديث أخذ العلماء فى دراسة اللغات الحديثة وآثارها بنفس الطريقة التى درست بها اللغات القديمة واستطاعوا ملاحظة كثيراً من الفروق بين الأدياء المختلفين باختلاف البيئات واللهجات.. وإن ما تمتاز به اللغة الفرنسية الآن من ثروة فى المفردات وسهولة فى التعبيرات ورقة فى الأدياء مرجعه إلى دراسة لهجاتها المتعددة، ثم إبقائها على كثير من مزايا هذه الأساليب وتلك اللهجات(٢).

ولهذا السبب نجد الدعوة قوية لدراسة اللهجات العربية الحديثة(٣).

ويرى عالم لغوى محدث أننا يجب ألا نأس من إعادة دراسة اللهجات العربية القديمة، وعلينا أن نقوم :

بتجميع خيوط هذه اللهجات القديمة من بطون الكتب اللغوية القديمة. ومن قراءات القرآن الكريم ومن خلال دراسة النصوص الأدبية، ومن ثانياً كتب النحو. ففى الغالب أن ما يطالعنا من شذوذ قد يكون سره اللهجات العربية الأخرى.

(١) السابق.

(٢) السابق.

(٣) أنظر : د. إبراهيم أنيس فى مستقبل اللغة العربية المشتركة.

وأنظر فى اللهجات العربية :

وهذا ما يوليه مجمع اللغة العربية القاهرى عناية قصوى. وه لجنة لدراسة اللهجات العربية الحديثة تضم

نخبة من قضاة اللغويين المحدثين.

وعلينا أن نقوم بجمع ما يمكن مهما قل وتقوم بدراسته ومن الخيوط البسيطة الواهية يتكون الجبل القوي المتين (١).

بل إن الأستاذ حفنى ناصف يرى أن تطبيق دراسة اللهجات العامية على لغات العرب سوف يكون له أطيّب الأثر فى مجال البحث حيث يقول : «وتيقنت إمكان فتح الكنوز المرصودة بأن تطبق جميع مواد الاختلاف الشائعة فى اللغات العامية على ما يماثلها من لغات العرب الصحيحة وينسب كل من يتكلم بطريقة إلى أصحابها وحينئذ يمكن لأصحاب الأنساب المجهولة فى مصر والشام والمغرب والسودان والعراق وسائر الممالك التى افتتحها العرب أن يعلموا إلى من ينتسبون وبمن يرتبطون سواء فى ذلك ارتباط النسب وارتباط الولاء والمخالفة.. ويمكن أيضاً للقبائل المتفرقة فى أقطار مختلفة إذا كانت طريقة كلامهم متحدة أن يعلموا أن لهم أصلاً واحداً يجمعهم ويؤول إليه انتماءهم (٢)».

ودعوة حفنى ناصف هذه إلى دراسة العاميات تستوجب بدورها دراسة اللهجات العربية القديمة لأنه يريد أن يرجع اللهجات القائمة الآن إلى أصول تاريخية قديمة.

وفى هذا جانبان أحدهما صحيح، وهو أنه قد توجد بعض خصائص هذه اللهجات العربية القديمة فى اللهجات العامية الحاضرة. أما بقية الخصائص فقد أصابتها عوامل التطور خضوعاً لسنن اللغات فى التطور والتأثر بالبيئات المختلفة والأزمنة ومستحدثات الحياة فيها.

(١) د. حسن عون اللغة والنحو ص ٤٧.

(٢) من كتاب مميزات لغات العرب وتخرىج اللغات العامية عليها وفائدة علم التاريخ من ذلك، ص ٤-٥. وقد قام الأستاذ حفنى ناصف فى هذا الكتاب بجهد مشكور وقدم مطالب تسعة فى خصائص بعض لغات العرب وقام بتطبيقها على العامية المصرية، أنظر السابق إلى ص ٤٤.

فدعوة حفى ناصف ذات شقين :

دراسة اللهجات العربية القديمة. ودراسة اللهجات العامية فى الأقاليم
الناطقة بالعربية فى كل العالم العربى. حيث يقول :

«ويجب على من يخوض عباب هذا الموضوع ويوفيه حقه من
البحث ليصل إلى النتائج التى نوهنا بذكرها أن يشبع القول فى بابين
عظيمين هما دعامتا هذا الموضوع اللتان لا يقوم بناؤه إلا بهما :

١ - ذكر الأشياء التى انفردت بالتكلم بها شعوب مخصوصة من العرب
وامتازت بذلك لغتهم عن اللغة الشائعة بين أحيائهم» (١).

٢ - ذكر الفروق التى توجد فى اللغة العامية ويحصل بها امتياز قوم عن
قوم وهذه الفروق كما لا يخفى على من يلقى سمعه إليها عظيمة جداً.
(أى دراسة الخصائص المميزة للهجات العامية فى كل إقليم على حدة)
وعندى أن خير ما فى هذه الدعوة هو تطبيق اللهجات العامية على
اللهجات العربية وذلك لا يكون إلا بعد الدراسة الوصفية الكاملة.

ثم استخدام المنهج اللغوى المقارن فى الدراسات (Comparative
Linguistics Method).

ويرى لغويون محدثون أن علماء العربية لو أنهم فطنوا إلى ضرورة
الوصل بين العربية وأخواتها الساميات لاهتدوا إلى كثير من المسائل

= وقد قام العلامة المحقق المغفور له أحمد تيمور باشا بمحاولة مشكورة جمع فيها خيوط متفرقة من مراجع
مختلفة، وقدمها فى كتيب تحت عنوان «لهجات العرب» ذكر فيه بعض الخصائص المميزة لبعض اللهجات
العامية (الكتبة الثقافية ٢٩٠) الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

الهامة. ولأوصلتهم هذه الدراسات إلى آفاق رحبة خصبة النتائج في علم اللغة (١).

ويعلل باحث لغوى إلى أن الذى جعلهم يتغافلون عن هذه الصلة على الرغم من أنهم كثيراً ما يشيرون إلى أسماء لبعض اللغات السامية كالسريانية والعبرية.. فقد عرف العرب اليهود والسريان واتصلوا بهم أمران : أولهما : أن الذين دعموا أصول النحو وعلى رأسهم سيويه كانت لغتهم الأولى فارسية وهى تختلف عن مجموعة اللغات السامية فى أبنيتها وألفاظها وتراكيبها ثم سار النحاة من بعده على نهجه.

وثانيهما : أن العبرية لغة يهود والسريانية لغة نصارى وصائبة والحبشية لغات نصارى وعبدة أصنام، واللغات الآشورية والبابلية لغات سحيقة فى القدم لكنها لغة عبدة أصنام وكواكب، فهذه اللغات عندهم لغات مرذولة نجسة نطقت بها ألسنة الكفار (٢).

وهذا تعليل مقبول إلى حد ما. أما حقيقة الأمر كما أرى فهى أنهم كانوا منصرفين بالدرجة الأولى إلى المحافظة على لغة القرآن.

وأن المناهج التى كانت بين أيديهم محدودة فالدراسات اللغوية المقارنة فى حاجة إلى تقدم منهجى وإلى مرحلة من النضج تعقب تلك المرحلة التى ابتدءوا بها عملهم.

(١) الدكتور رمضان عبدالتراب فى كتابه لحن العامة والتطور اللغوى.

والدكتور عبدالمجيد عابدين فى كتابه المدخل إلى دراسة النحو العربى على ضوء اللغات السامية. أنظر : ص ٢١.

(٢) د. عبدالمجيد عابدين (السابق) إقرأ : صفحات ٢١، ٢٢، ٢٣.

وفى كل هذا ما يؤكد أصالتهم واجتهاداتهم التى كان باعثها
الصدق فى العمل والإخلاص فيه ابتغاء الحق ولوجه الله.

فقد نشئوا منذ فجر الإسلام يجمعون اللغة ورواياتها ويمحصون
نصوصها ويخضعونها لطرائق الاستقراء ليخرجوا منها بقواعد وقوانين تجعل
من السهل محاكاة العرب فى كلامهم والتزام طرائفهم فى فنون القول
فأصابوا فى كثير من الحالات وأخطئوا فى بعض الحالات ولهم فى كل
الحالات أجر المجتهدين.